

فأما إذا يقال افتقر زيد بين بكر وخالد بل فرقت بينهما أو افتقر  
 منها وهي أي هل الاستفهامية فلا يفتقر في جملة دعواه التي بمعنى  
 قد علي كحال كافي سم تخصص المضارع دون الماضي واستظهر  
 بعضهم أن الجملة الاسمية كالمضارع وتوقف عن سسم كافي من  
 في أن يكون كافي في مقام أن يكون كافي في مقام انكار الضرب  
 العلق في كمال بدليل التقييد بقوله وهو لعل على ما يستخرج  
 على ما يفهم عرفا الخ أي وهنا كذلك على ما يفهم كذا وكتب أيام  
 ما نضبه أي لأن المتبادر من الضمير حاله فكذا الضرب لأن كمال  
 قيد في عاملها والاصل اتحاد زمن التقييد والفتيد فضلا إلى انكار  
 الفعل أي لا إلى الاستفهام عن وقوع الضرب إذ لا معنى للاستفهام  
 عن الضرب المتعارف كدونه لما قاله السيد سمعي أنه لا ينبغي  
 أي وليس معنى انكاره زعم أنه لا يوجد ولم يحصل بل المراد بالانكار  
 التعويض لأن هل لتفصيل للجملة في الثاني وعدمها في الأول  
 وقوله لنا مبتدأ وقوله ليهلم خبر في كل ما يوجد فيه قرينة  
 بل في كل ما يريد به كمال وإن لم تكن قرينة غالية الأمر لا يطلع  
 على البطولات بدون القرينة لأنه في نفسه غير صحيح لا يسوغ  
 للمستعمل وكلامه بوجه الخضار الامتناع من القرينة سم العلق  
 في كمال المنافي لفتنني هل من الاستفهام سرقوله تقابل الخ  
 قرينة الأمثلة الثلاثة جارية كافي المطول أو تقولون كافي كون  
 المراد هنا انكار الفعل العلق في كمال بعد إذ القول وقع فيها معنى  
 قبل الكلام إلا أن يقال لما كانت الكلام عقب هذا القول كما كان  
 أو أنه حال من حيث المداومة عليه أي الاصرار عليه وعدم العزم  
 عن تركه ما وقع لبعضهم هو القطب وقوله في ثم هذا المقصود أي  
 من المفتح لا يجوز تقييده بالحال لعدم المقارنة والقرينة  
 أي حياي قرينة أي كذبة وكتب أيام قوله قرينة في تسمية  
 ذلك قرينة سمح فان الافتراء تعد الكذب وهو غير موجود  
 ههنا مرية أي شك ساعسل كما القضا أصله الحسم

والإيجاب

والإيجاب ثم يستعمل في كمال المنع والفرغ من الشيء وقضايروي  
 بالرفع والنصب فإذا رفعته كانت فاعلا جارا ومفعوله ما كان  
 جارا ويكون العضا بمعنى الحتم والتقدير والمعنى ساعسل العار  
 عن نفسي باستعمال السيف في الاعلان في حال جلب حكم الله على الشيء  
 الذي يعلبه وإذا نصبته يكون مفعولا جارا وفاعله ما كان جارا  
 ويكون المراد بالقبض الموت المحض والتقدير والمقدور والمعنى جازبا  
 الموت حاله أه فترك والمتم المبالغة في أنه لا يترك دفع العار  
 في حال من الأحوال أي من أن تحصى أي من ذنوبه أن تحصى  
 وإعجب من هذا أنه إذا كان أعجب لأن هذا استدلال على  
 تلك القرينة وهو متضمن لها ففيه القرينة وزيادة تقويتها  
 وقال كعبد أمكان أعجب لأن دليل فساده يظهر مما جعله دليله  
 على دعواه أعني قول الخاة فان ذلك في الجملة لا في عاملها  
 كسب الظاهر وأما في نفس الأمر فلا منافاة إذ المراد بالقرينة  
 وهي الاستفهام الاستقبال بل يكون زمنها ما صيا وما لا يستقبل  
 لأن الواجب أنها موقار شها فاعلمتها فمنها زمن عاملها  
 أي كان وكتب أنه مانضه واعتبار اللفظ علم ما سذكر أي  
 في بحث الهام من الفصل والوصل وأورد هذا المثال أي  
 قول الخاة يجب تجريد صدر الخ كما تقص به عبارة المطول وقرينة  
 هذا المثال والأولى ليست في صدر هذا المقال أي قولهم  
 تجريد صدر الجملة الخالية وفي نسخة المثال وهي واضحة كذلك  
 فان صدر المثال أعني يا بني زيد سيركب مجرد عن علم الاستقبال  
 وأما هو في الجملة الخالية وصدر قول الخاة المذكور بما يدل على وجوب  
 تجريد الجملة الخالية للعاملها ولا اختصاها بالجملة تقدمت  
 على المقول أي كذا هل موصوفا فإبدا أهلة على المصوور  
 بالاستقبال المداخلة على المصوور عليه تريد لخصاص  
 أي لخصاص زيد والمراد بالاختصاص المثلث والاختصاص لا تقبل  
 التقاوت على أنها تدخل على الاسم كما سبق أي ان نقلها بالفعل